محاكمة علنية

(10%) من السكان يستحوذون على الثروة والناتج القومي

حجر: انتفاضة الشباب صورة حقيقية للفشل الاقتصادي

عجيب حال التنمية في اليمن، نتحدث عن ارتفاع دخل الفرد وأسر تعيش على مخلفات القمامة وفي أحسن الأحوال على الخبز والشاي أو علبة زبادي عبوة (200) جرام ونضع خططاً وبرامج لخفض معدلات البطالة ونجد الجولات تكتظ بالعاطلين والمتسولين، نرفع شعار مجانية التعليم ونكتشف أن التعليم أصبح مثل أية سلعة يباع ويشترى، أما الصحة والجسم السليم فالمستشفيات الحكومية دخلت موسوعة غينيس للأخطاء الطبية حتى أصبح المريض يفضل الموت على أن يذهب للمستشفى الحكومي، مؤشرات

عبدالله الخولاني

تبكي العين دماً بدلاً من الدمع.

المتابع لعملية التنمية في اليمن يجد أن الدولة لا تملك خطة اقتصادية محددة، مرت سنوات على عملية التحول الاقتصادي ونحن تائهون لا نعرف ماذا نفعل وأين نمضي، نسمع عن مشروعات استراتيجية ستحدث نقلات نوعية ومشروعات تستهدف محدودي الدخل، لكن كل الأفعال تصب في النهاية على العكس من ذلك، فالعقل أصبح عاجزاً عن فهم ما يجري اقتصادياً، حتى ما يحدث في الندوات الاقتصادية هو كلام خاضع لمزاج اللحظة السياسية الراهنة.

ويقول الخبير الاقتصادي ووكيل وزارة المالية أحمد حجر : في ضوء إسقاط شروط ومقومات ومعايير نجاح التنمية على واقع التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن خلال العقد الماضي نستطيع الحكم على مدى نجاح جهود التنمية في تحقيق أهم أهدافها من عدمه، وذلك من خلال إبراز اتجاه تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000 - 2012م) و ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها تحقيق نمو اقتصادي حقيقي مرتفع حيث تظهر بيانات الحسابات القومية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حقق معدل نمو سنوياً متوسطاً خلال الفترة (2000 - 2010م) بلغ (5%) في ظل معدل نمو سنوي للسكان يصل إلى (3.05%)، وذلك بما يسمح بتحقيق نمو سنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنحو (1.86%)، ورغم أن هذا المعدل قد يبدو مقبولاً اقتصادياً، إلا أن ارتفاع معدل التضخم لأسعار المستهلك يجعله دون المستوى المطلوب فمعدل نمو التضخم السنوي بأكبر من معدل تضخم تكاليف عناصر الإنتاج، إلى جانب ارتفاع معدل نمو السكان ادى إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي بنسبة كلية تصل إلى (22.31%) وبمعدل سنوي متوسط يصل إلى (1.43%)، وهذا ما يؤكد حدوث تراجع حقيقي في مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وخاصة أن معدل تضخم الغذاء كان أكبر من معدل التضخم، وهذا ما يجعل مستوى تراجع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل يتراجع بنسبة كلية تصل إلى (45%) ومتوسط سنوي يصل إلى (3.37%).

توزيع الثروة

وحسب بيانات مسح ميزانية الأسرة نجد أن (10%) من السكان الأشد فقراً لا يتجاوز ما يحصلون عليه من الدخل القومي (3%) بينما (10%) من السكان الأعلى دخلاً يستحوذون على ما نسبته (34%)، وكون معدل التضخم لأسعار المستهلك أعلى من معدل التضخم لتكاليف عناصر الإنتاج في ظل انخفاض معدل تراجع سعر تحويل الدولار إلى ريال وإلى حد ما معدل التضخم الخارجي خلال هذه الفترة، فهذا يعني أن جزءاً هاماً من الزيادة في الأسعار ذهب لصالح رجال الأعمال «الطبقة الغنية» على حساب الطبقة العريضة في المجتمع، وبالتالي زيادة سوء العدالة في توزيع الدخول والثروة، فإذا ما أضفنا إلى ما سبق التفاوت الكبير بين مناطق الجمهورية في توزيع الخدمات الأساسية «كالتعليم والصحة» والعامة «كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق وخدمات القضاء والأمن... إلخ»، فسنجد التفاوت الكبير في توزيع منافع التنمية بين أبناء المجتمع. نجد أن النتيجة المنطقية هي زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر الأعلى من نحو (41.8%) عام 1998م إلى ما يقارب (50%) عام 2010م كما تظهر البيانات أن متوسط معدل التضخم لأسعار التجزئة بلغ خلال الفترة (2000 - 2010م) نحو (12%)، وهذا ما أثّر بشكل مباشر وواضح على مستوى معيشة مختلف الشرائح وبالأخص الفقيرة منها وذات الدخول الثابتة والمنخفضة، وهذا ما يؤكده ارتفاع معدل التضخم للسلع الغذائية خلال نفس الفترة إلى (13.94%)، وهذا ما أكده اتجاه مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الحقيقي، وهو ما يعكس عدم حدوث استقرار نقدي واقتصادي حقيقي خلال هذه الفترة.

الهيكل الإنتاجي

يعتبر التغير في الهيكل الإنتاجي لاقتصاد ما لصالح القطاعات الحديثة ومتعددة الترابطات الأمامية والخلفية للأنشطة الاقتصادية على حساب القطاعات التقليدية من أبرز مؤشرات نجاح التنمية من عدمه حيث تظهر البيانات عدم حدوث أي تحسن يذكر في هذا المجال، فقد ظلت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ما بين (5.17%) عام 2000م و(6.55%) عام 2010م، وذلك بسبب ارتفاع مستوى الأسعار وليس حجم الناتج الحقيقي للقطاع، وهذا ما تؤكده نسبة مساهمته في الناتج بالأسعار الثابتة، حيث لم يتجاوز (5.11%) عام 2010م، وهو نفس مستوى عام 2000م، وكذلك نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والمياه، حيث ظلت طوال الفترة المدروسة دون (1%)، وقطاع التمويل والتأمين الذي ظلت نسبة مساهمته شبه ثابتة خلال هذه الفترة وفي حدود (2.9%)، أما قطاع الاتصالات فقد ارتفعت نسبة مساهمته من (0.74%) عام 2000م إلى (1.89%) عام 2010م، وهذا ما جعل الهيكل الإنتاجي ذا طابع تقليدي بحكم اتجاهاته ومستواه وتوزيعاته بين فئات المجتمع ومناطقه الجغرافية، حيث ظل قطاع الزراعة والغابات يساهم بما نسبته (12.1%) رغم استيعابه ما يقارب (34%) من قوة العمل، في حين لا يتجاوز العاملون في قطاع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة (5%) من قوة العمل، أما قطاع استخراج النفط والغاز فقد تراجعت نسبة مساهمته من (31.5%) عام 2000م إلى (23.7%) عام 2010م بسبب تراجع كميات إنتاج النفط الخام، كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة قليلاً من (12.1%) عام 2000م إلى (16.5%) عام 2010م، وهكذا ظل هيكل الناتج أسير القطاعات غير المنظمة، وذات الطابع الإنتاجي التقليدي ومحدودية استيعاب قوة العمل أو فتح فرص عمل جديدة، وهذا ما ساهم في تفاوت توزيع الدخول وعدم توسع الطاقات الإنتاجية وتنوعها ومحدودية فرص العمل.

الفساد

ويؤكد حجر أن تفشي ظاهرة الفساد في مختلف مناحي الحياة، وبالأخص في مجال القضاء والأمن وإدارة الاقتصاد أدى إلى فقدان مناخ الاستثمار لأهم شروط ومقومات البيئة المناسبة لجذب الاستثمار، بل إن ذلك أدى إلى هروب الرأسمال المحلي إلى الخارج، وبالأخص بعد وجود تحالف قوي بين رموز فساد القطاع الخاص و بعض المسئولين الحكوميين والقوى الاجتماعية.

إدارة فاشلة

إدارة التنمية كانت فاشلة بكل المقاييس وعلى مختلف المستويات، وذلك في ضوء مقومات التنمية وشروطها ومقاييسها والكلام متروك لحجر مستدلا على ذلك هو ما أظهرته أحداث عام 2011م من اختلالات أمنية واقتصادية واجتماعية... إلخ، مثلت العوامل الرئيسية لانطلاق أحداث عام 2011م، وفي مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة والفساد والهجرة، بل والجريمة وعمالة الأطفال وتهريبهم، وكلها مؤشرات للنتائج السلبية المترتبة على فشل إدارة التنمية، مما يجعل عملية وجود رؤية وطنية حقيقية وجادة للتنمية مهمة وطنية تقع على عاتق صناع القرار قبل أن يؤدي التمادي في أخذ أولويات واحتياجات وتطلعات المجتمع بعين الاعتبار عند وضع الرؤية المستقبلية للتنمية بدلا من الاهتمام بأولويات وغايات شركاء التنمية.

الفقراء يدفعون الثمن

بدأ حلم عبدالله علوان المقبلي، موظف في إحدى الوزارات الحكومية من ذوي الدخول المتدنية باعتباره موظفاً من الدرجة العاشرة .. يتلاشى في تحسين وضعه المعيشي الذي يرزح تحت وطأته منذ عقود .

عبدالله نموذج لشريحة واسعة من المواطنين الذين تستهدفهم الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية وتأتي لهم بنتائج عكسية تضرهم أكثر مما تنفعهم في تحسين دخلهم ومعيشتهم.

الوضع الاقتصادي في اليمن بحاجة لتغيير جذري وواقع البلد يتطلب إحداث ثورة في المفاهيم والخطط التنموية التي نطبقها من سنوات طويلة وقد عفا عليها الزمن ولم نجن منها شيئاً سوى الكوارث الاقتصادية السلبية المتمثلة بتفاقم الفقر والبطالة وتردي البنية التحتية وضعف النمو الاقتصادي.

وخلال الفترة الماضية كانت هناك تقلبات متعددة للوضع الاقتصادي والتنموي مع هبوط النمو ومن ثم ارتفاعه بنسبة ضئيلة لكنها فارقة عن العامين الماضيين لكن المواطن لم يلمس أي تأثير في حياته المعيشية مع تزايد الفجوة اتساعاً بين التنمية الاقتصادية والواقع المعيشي للمجتمع.

استطلاع / محمد راجح

يرى الخبير الاقتصادي منصور البشيري مدير عام التوقعات والدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن النمو الاقتصادي الحالي لا ينعكس بشكل مؤثر في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين .

ويرى أن ذلك يعود إلى الانعكاسات والآثار السلبية لما حدث العامين الماضيين في اليمن حيث توقفت معظم المشروعات بما فيها مشاريع التعليم والمشاريع المتصلة بالتنمية والخدمات العامة سواء في مجال الصحة أو التعليم أو في مجال توليد فرص عمل للدخل وبالتالي هذه هي أهم الأسباب.

ويشدد البشيري على أن اليمن تحتاج لعمل شاق للنهوض بالتنمية وتحسين مستوى دخل الفرد وهذا مرتبط بسير العملية التنموية في البلد ويحتاج لفترة زمنية مابين متوسطة وطويلة نسبيا ،لأن هناك صعوبة في أن تخرج هذا العدد الهائل من السكان من دائرة الأمية إلى دائرة القراءة والكتابة وكذا التراكمات الاقتصادي التي حدت من تحسين مستوى الدخل.

ويشدد على أن ارتفاع مستوى دخل الفرد يحتاج لعمل تنموي شاق واستثمارات ضخمة وكذا لرفع مستوى الأجور ومتوسط الدخل.

ويؤكد أن اليمن متأثرة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية الألفية بشكل عام وهذا ناتج عن قصور في الأداء وفي حجم الموارد المتاحة التي تخصص وتوفر لهذا الجانب.

ويشير إلى أن أهم الأسباب يرجع إلى الدخل الفردي السنوي للفرد اليمني ، ونظرا لارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم وانحدار فرص العمل هذا كان له اثر بالغ في تراجع دخل الفرد والذي يعتبر من المقاييس الرئيسية للتقدم التنموي والاقتصادي.

تباينات

طبقاً لمدير عام التوقعات والدراسات الاقتصادية فإن متوسط دخل الفرد المتدني مقارنة بالكثير من بلدان العالم إلى جانب المؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ومساهمة المرأة في التنمية ما تزال محدودة ولذلك فإن مثل هذه المؤشرات تؤثر على التصنيف العام لدخل المواطن وتأثير النمو الاقتصادي عليه.

ويوضح حدوث تغيير في المنهجية العامة المعتمدة في التقارير المرتبطة بتقييم الوضع التنموي ووضعية الموارد البشرية أهمها الاعتماد الرئيسي في استخدام الوسط الحسابي المركب بدلا عن الوسط الحسابي البسيط الذي كان يتم العمل به في التقارير السابقة .

إلى جانب مؤشر التنمية المتعلق بدخل الفرد تغيرت في هذا الخصوص منهجية هذا المؤشر حيث كان من فترات سابقه هناك حد أدنى في حدود مابين 300 دولار إلى 40 ألف دولار لكن الآن يتم احتساب أعلى دخل للفرد مثلا ما يحوزه الفرد في دولة مثل الإمارات والذي يصل لحوالي 100 ألف دولار وأقل دخل يحوزه أي فرد من الدول.

ويقول إن تغيير هذه المعايير وخصوصا في الدخل أثرت على وضع اليمن وعلى هذا الأساس تراجعت اليمن في تقرير الدولية المرتبطة بقياس مستوى التقدم التنموي.

إشكاليات

الدكتور محمد يحيى رئيس قسم العلوم المالية والإدارية بجامعة ذمار لديه رؤية عميقة في هذا الخصوص، حيث يرى أن الاقتصاد الوطني يرزح تحت وطأة إشكاليات انتشار الأمية، ونقص المقومات الهيكلية ومحدودية النشاط الصناعي، وقصور الموارد المالية وانخفاض مستويات الادخار، وارتفاع معدل النمو السكاني الذي يصل إلى 3.02% وهو ما يظهر عدم قدرة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي على الحد من الفقر.

ويشير إلى أنَّ هامش النمو الاقتصادي المعروف بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى لم يتجاوز 0.8%، وهو أقل من المستهدف إذ يتراوح بين 1.2-1.7% سنويا، إضافة إلى وجود معدلات مرتفعة للتضخم تلتهم أي نمو في الدخل الفردي

ويقول إن الاقتصاد اليمني لا يزال يصنف ضمن البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم، نتيجة محدودية إمكانية موارده البشرية (الماهرة أو المؤهلة) والمؤسسية، وما ترتب عليه تدني الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى أن الفرد العامل يعيل أكثر من أربعة أفراد في المتوسط، وبالمعيار الاقتصادي تعتبر اليمن من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض جدا، حيث لا يتعدى معدل إنفاق الفرد اليومي أقل من دولار .

عدم استقرار

ويضيف أن الخطط التنموية التي ننفذها قد عفا عليها الزمن بالإضافة إلى أن الاقتصاد اليمني يعاني من عدم استقرار الأسعار حيث انه لوحظ بأن السياسات السعرية في الاقتصاد اليمني ليست تمييزية لصالح المستهلكين وقطاعات الاقتصاد القومي فضلا عن ذلك يظهر أن الارتفاعات السعرية قد أدت إلى ظهور التضخم المستورد في البلاد ولذلك فإنه لابد من مراجعة السياسات السعرية وخاصة فيما يخص السلع الأساسية وخاصة أسعار السع التموينية كالحبوب والمواد الغذائية الأساسية والتي يعاني منها المستهلك في الوقت الحاضر كون متوسط الدخل الفردي منخفضاً، وعليه فإنه يتطلب للسياسات السعرية توفير الحد الأدنى من البيانات والمعلومات عن السوق ومن خلال تلك البيانات يمكن التنبؤ بالبيانات للتقييم والتحليل حتى تستطيع الإدارة اتخاذ القرارات وفقا لتلك المؤشرات.

مسارات جديدة

تمر اليمن حالياً بلحظة تاريخية غير مسبوقة مدفوعة بقوى اجتماعية عديدة تطالب بتغيير بنيوي عميق يستهدف إحداث نهضة تنموية شاملة للتصدي لمشاكل البلد الرئيسية المتمثلة بالفقر والبطالة.

وفي هذا الصدد يرى خبراء أن اليمن تحتاج لنموذج جديد للتنمية للفترة القادمة وفقا لشكل الدولة الذي سيحدده مؤتمر الحوار الوطني .

وتولي مسارات التنمية الجديدة وفقاً للواقع الجديد أهمية أكبر لقضايا الحوكمة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعمل اللائق.

ويرى خبراء أن مفهوم التنمية الجديد لا يجب أن يتعامل مع قضية الاستقرار من منظور أمني فحسب، وفوق كل شيء لا ينظر إلى التقدم من منظور منفعة السلع والخدمات (مثل نمو معدل نصيب الفرد من الدخل)، وإنما من خلال القدرات الجوهرية التي تمكن المرء من اختيار حياة يعتبرها ذات قيمة.

وفي نظر العديد من الخبراء فإن الدولة التنموية قادرة على تحويل الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية على المستوى المحلي إلى قاعدة لنمو استيعابي لا إقصائي يحترم حقوق الإنسان، ويحد من الفقر، ويخلق فرصا للعمل اللائق، وكذلك في الإنفاق الاجتماعي استثمار حقيقي في المستقبل.

مؤكدين أن اليمن أغنى مما آلت إليه تنميته. وعليه، تكمن المهمة الأساسية للدولة التنموية في الاستثمار في مواطنيها.

ولتحقيق ذلك، فإن المطلوب إصلاح السياسات الاجتماعية الراهنة، وتطوير خطط تنموية قومية رصينة تركز على السياسات الصناعية والزراعية والتجارية، وزيادة إنتاجية العمل، وتحديد أولويات الاستثمار في قطاعات ومشروعات تضمن استدامة القاعدة الاقتصادية والبيئية .

وفي هذا السياق فإن جوهر التنمية الحقيقية في العصر الراهن تتركز في التحول إلى الأسواق «الحرة» بعد عقود من اقتصاد مركزي الإدارة، ارتبط به عقد اجتماعي يتسم بضعف المشاركة السياسية ومشروعات تنمية وطنية فاشلة. وللأسف، انعكس الفساد الذي اتسمت به البنى السياسية على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ، مما أثر سلباً على الهياكل الاقتصادية التنموية.

وأدى التطبيق السيئ، وسوء إدارة سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل إلى هدر الإمكانيات الهائلة لإنجاز تنمية اقتصادية استيعابية، وحرمان غالبية المجتمع من حقها في التنمية.

الدكتور العاضي لـ(الثورة):

الإصلاحات الاقتصادية تعثرت

الإصلاحات الاقتصادية فشلت في اليمن والانفاق على الجانب الاجتماعي تراجع مما انعكس سلبا على التنمية بشكل عام وأضعف قدرة الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي، مؤشرات وضعت السياسة الاقتصادية في خانة التعثر كما يرى الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله العاضي أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران.

مؤكدا أن هذه السياسات ينتج عنها نقل مجاميع من البشر من الوعي إلى الجهل ومن الغناء إلى الفقر ومن القوة إلى الضعف وهو ما قد يسبب ثورات شعبية ضد الأنظمة السياسية الداعمة لهذه السياسات الاقتصادية ذات التوجه الحر.

*

حاوره/عبدالله محمد

كيف تقيمون مسيرة الإصلاح الاقتصادي في اليمن؟

- بالرغم من مرور أكثر من خمس عشرة سنة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، إلا أن الاقتصاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي وضمان الاستدامة ويتضح ذلك من خلال مؤشرات عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وقصور السياسات الاقتصادية المتبعة لمعالجة معدلات التضخم وسعر الصرف، بالإضافة إلى ضعف أداء السياسات الاقتصادية والمرتبطة بجانب الإنفاق الاجتماعي والبيئي، كذلك قصور في السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي، وهو ما لا يسهم في إصلاح الوضع الاقتصادي في اليمن، لذلك ما زال يتطلب هناك بذل جهد كبير لضمان نجاح برنامج السياسات الاقتصادية، والذي يجب تصميمه ليكون ملائماً لظروف اليمن المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي وواقعه الاجتماعي والثقافي إضافة إلى ضعف الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص .

النفط السبب

*** المواطن لا يلمس أي تحسن في مستوى معيشته رغم أن المؤشرات تظهر بعض التطور؟**

- هذا صحيح لأنه لا يوجد من القطاعات التي تشهد تحسنا سوى القطاع النفطي وليست القطاعات الواعدة فنلاحظ أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة (2010-2006م)، إذ وصل إلى أعلى قيمة له حوالي 23.2% في عام 2006م، بينما بلغ أدنى قيمة له نحو 7.3 % في عام 2007م ، في حين وصل في عام 2009م إلى حوالي – 4.3 % ، بينما قدرت النسبة المستهدفة في المتوسط بحوالي 4.2 % ، وقد يرجع تفوق النسبة المحققة إلى النسبة المستهدفة في بعض السنوات، وبخاصة في عام 2006م إلى زيادة العوائد من صادرات النفط , نظراً لارتفاع أسعاره العالمية وليس إلى التحسن في القطاعات الإنتاجية الأخرى .

لذلك يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية ذات التوجه الحر والتي تتضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي في جانب النمو الاقتصادي لم تتمكن من تحقيق النمو الحقيقي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي اللذين يسهمان في بناء التنمية المستدامة , كما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والمعتمد على النفط القابل للنضوب والخاضع لتقلبات الأسعار العالمية لتحقيق النمو الاقتصادي يجعل الاقتصاد في حالة عدم استقرار دائم، إضافة إلى أن ضعف قدرة الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي والمتمثل في القطاع الزراعي والصناعي التحويلي يسهم في انخفاض مستويات الدخل، مما يساعد في تراجع الكفاءة والقدرة لأفراد المجتمع، وقد تترتب على ذلك نتائج سلبية مثل تعقيد الظروف المعيشية وتدني مستوى النظم التعليمية والصحية وتراجع عدد من المؤسسات الإنتاجية زيادة نسبة البطالة.

مما يسهم بنهاية الأمر في نقل مجاميع من البشر من الوعي إلى الجهل ومن الغناء إلى الفقر ومن القوة إلى الضعف وهو ما قد يسبب ثورات شعبية ضد الأنظمة السياسية الداعمة لهذه السياسات الاقتصادية ذات التوجه الحر.

فشل

*** هل نجحت السياسات المتبعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟**

- التحليلات المرتبطة بجانب الاستقرار الاقتصادي أظهرت أن السياسات الاقتصادية الحالية لم تتمكن من تحقيق أهدافها، وخاصة فيما يتصل بالموازنة العامة والميزان التجاري، بل على العكس من ذلك فقد ساعدت تلك السياسات الاقتصادية في بروز كثير من السلبيات في الجانب الاقتصادي, أي أن هذه السياسات الداعمة للتحرر الاقتصادي قد أخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة، وأصبحت هناك ضرورة للبحث عن سياسات أخرى تحقق الاستقرار الاقتصادي كما أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة (2010-2006م)، إذ بلغ أعلى قيمة له حوالي 4.7% بين عامي 2007م و 2009م، فيما وصل إلى أدنى قيمة له 4.5%، إلا أن هذه المعدلات تقل كثيرا عن معدل النمو المستهدف سنوياً والبالغ 7.1% خلال مدة الخطة، أي أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

تراجع

*** ما تأثير التعثر الاقتصادي على الجانب الاجتماعي؟**

- أن الإنفاق على الجانب الاجتماعي يواجه تراجعاً في الاهتمام من قبل الدولة، إذا ما قورن بنسبة الإنفاق على الدفاع وخاصة في قضيتي التعليم والصحة اللتين لهما ارتباط شديد بالتنمية المستديمة، ولا شك أن الاعتماد على هذه السياسات ستجعل الموارد البشرية في الاقتصاد لا ترتقي في تطوير الذات والإنتاجية، غير أن ضعف قدرة الدولة في تحقيق الأمن الاجتماعي ، لا سيما في مستويات التعليم والصحة ستغرس في عقول أبناء المجتمع قيما غير سوية، مما يتسبب ذلك في تخلف البناء المؤسسي وزيادة الفساد الإداري.